DRI DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL

متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الاطار القانوني

الفترة : من 1 أفريل 2018 إلى 31 مارس 2019

غياب التطبيق | تطبيق جاري وغير مكتمل | تطبيق مرضي
تطبيق في تحسن

	2019-3-31	2018-9-30	2018-3-31	2017-9-30	2017-3-31	2016-9-30	2016-3-31	2015-10-1	الملاحظات
حقوق الانسان									
الحقوق السياسية والمدنية									
حرية تكوين الجمعيات									■ لم يقع تنقيح المرسوم عدد 88 لسنة 2011 إلا أنه تم إصدار قوانين أخرى سنتي 2018 و2019 تحتوي على أحكام تتعلق بحرية تكوين الجمعيات: ■ القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات (إجراءات تسجيل الجمعيات من شأنها المساس بنظام التصريح الذي تم تكريسه بمقتضى المرسوم عدد 88 لسنة 2011). ■ القانون عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المنقّح والمتمّم للقانون عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.
حرية الاجتماع والتظاهر السلميين									■ يتّسم قانون 1969 الجاري به العمل بالغموض وهذا ما يترك مجالا واسعا للتصرف بالنسبة للسلطة التنفيذية.
حق الانتخاب والترشح وتقلّد الوظائف العمومية									■ أضاف القانون الأساسي عدد 7 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المنقّح والمتمّم للقانون الانتخابي أحكاما تعنى بالانتخابات البلدية والجهوية.
الحق في محاكمة عادلة									■ تم تعديل مجلة الإجراءات الجزائية في شهر فيفري 2016 وتحسين الإطار القانوني للاحتفاظ، لكن من المستحسن القيام ببعض التعديلات التي من شأنها اضفاء المزيد من الفعالية على الضمانات الدستورية. ■ الإطار القانوني الجديد الخاص بالقضاء الاداري في طور الارساء. لأول مرة في تاريخ المحكمة الادارية يتم احداث 12 دائرة ابتدائية بالجهات متفرعة عن المحكمة الإدارية وهو ما يساهم في تقريب القضاء الإداري من المواطن. ■ أضاف القانون عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المنقّح والمتمّم للقانون عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال أحكاما تدعم الحق في محاكمة عادلة لكن مع الإبقاء على الطابع الاستثنائي لهذا القانون مقارنة بالقواعد العامّة لقانون الاجراءات الجزائية.
حرية الضمير والمعتقد									■ بعض النصوص القانونية ومنها ما هو غير مطبق تتضمن أحكاما تحد من حرية الضمير والمعتقد. ■ وقع الغاء المنشور المؤرخ في 5 نوفمبر 1973 الذي يمنع زواج المسلمات من غير المسلمين.
حرية التعبير والإعلام والنشر									■ ضرورة القيام بتحوير الإطار القانوني لضمان مزيد من الأمان القانوني.
المساواة									■ بعض النصوص القانونية تحتوي على أحكام مخالفة لمبدأ المساواة. ■ تم تعديل القانون المتعلّق بجوازات السفر ووثائق السفر ليلغي حالة من اللامساواة بين الابوين بخصوص الترخيص في السفر لأبنائهما القصر. ■ صدر قانون متعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (قانون عدد 58 مؤرخ في 11 أوت 2017). ■ نشرت لجنة الحريات الفردية والمساواة تقريرها في 12 جوان 2018. ويحتوي التقرير على مقترح مجلة الحقوق والحريات الفردية وعلى مقترح قانون أساسي متعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة وبين الأطفال. ■ إصدار القانون عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يعزّز المساواة في القانون.
اللامركزية									■ تم إصدار مجلة الجماعات المحلية في 9 ماي 2018 (القانون عدد 29 لسنة 2018). ■ تم إصدار 6 أوامر تطبيقية لمجلة الجماعات المحلية من جملة أربعين أمرا تقريبا.
الفصل والتوازن بين السلطات									
الشرعية الديمقراطية للسلطتين التشريعية والتنفيذية									
الرقابة المدنية والديمقراطية على القوات المسلحة									■ لم تتم مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالقضاء العسكري.
الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية									
تجسيد مكانة المعارضة البرلمانية									
استقلالية السلطة التشريعية									■ ينبغي تجسيد الضمانة الدستورية لاستقلالية السلطة التشريعية.
استقلالية القضاء									■ بالرغم من ادخال بعض الاصلاحات، فإنّ القوانين والتراتيب النافذة تتضمن أحكاما غير مطابقة للدستور. ■ تم انشاء المجلس الأعلى للقضاء (القانون الأساسي عدد 34 المؤرخ في 28 أفريل 2016). انطلقت أشغال المجلس في شهر أفريل 2017. ■ تم تحديد تاريخ الانتخابات الجزئية للمجلس الأعلى للقضاء يوم 17 ماي 2019.
دولة القانون									
القضاء الدستوري									■ صدر القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية في شهر ديسمبر 2015 الا أنه لم يقع تركيز المحكمة بعد.
التأطير القانوني للحالات الاستثنائية									■ الأمر عدد 50 لسنة 1978 المنظّم لحالة الطوارئ غير مطابق للدستور.
واجب المحاسبة والشفافية									
واجب المحاسبة									■ يتعين إدخال المزيد من التحسينات على الإطار القانوني، وبالخصوص على صلاحيات لجان التحقيق البرلمانية.
الشفافية									■ صدر القانون المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة في شهر مارس 2016 ودخل حيز النفاذ في 29 مارس 2017. ■ وقع إرساء هيئة النفاذ إلى المعلومة إثر انتخاب مجلس نواب الشعب لأعضائها في 18 جويلية 2017 وتسميتهم بمقتضى الأمر الحكومي المؤرخ في 17 أوت 2017. ■ صدر القانون الأساسي المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين (قانون عدد 10 مؤرخ في 7 مارس 2017). ■ وقع إيداع مشروع قانون أساسي متعلق بحماية المعطيات الشخصية لدى مجلس نواب الشعب (مشروع قانون عدد 25/2018). ■ صدر في 1 أوت 2018 قانون يتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح (قانون عدد 46 لسنة 2018). ■ صدر القانون عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات في 29 أكتوبر 2018.
الهيئات الدستورية المستقلة									■ تم إحداث ثلاث هيئات دستورية مستقلة من جملة خمس هيئات وهي: - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 وتمارس الهيئة مهامها منذ 2014. - هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بمقتضى القانون الأساسي عدد 59 المؤرخ في 24 أوت 2017 ولم يتم ارساء هذه الهيئة بعد. ■ هيئة حقوق الإنسان بمقتضى القانون الأساسي عدد 51 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 ولم يتم ارساء هذه الهيئة بعد. ■ تم إصدار القانون المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة في 7 أوت 2018 (القانون عدد 47 لسنة 2018). ■ تم إيداع مشروع قانون متعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري ومشروع قانون متعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة لدى مجلس نواب الشعب.

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT